

اعترض الدكتور عبد الحميد الأطرش رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف، على بعض البنود التي تضمنها قانون دور العبادة، الذي أعدته لجنة العدالة بمجلس الوزراء، مؤكداً أن هذا القانون سوف يؤدي إلى زيادة الاحتقان بين المسلمين والأقباط، ولن يحل الأزمة الطائفية في مصر.

وقال الأطرش في تصريحات خاصة لـ"اليوم السابع"، إن للأقباط ما للمسلمين في مصر، ولا مانع على الإطلاق من بناء الكنائس أو دور العبادة، ولا بد من التصريح للأقباط ببناء الكنائس، ولكن لا بد ألا يقارن بناء المساجد بالكنائس، لأن هناك فارقاً نسبياً بين أعداد المسلمين والأقباط، وإنما لم نر يوماً "حصيرة" واحدة مفروشة خارج الكنيسة للزحام بسبب الصلاة، وبالتالي ليس هناك فائدة من تحديد مسافات تقدر بـ 005 متر بين الكنيسة والأخرى أو دور العبادة، لأن دور العبادة ليست صيدليات لكي يتم تحديد هذه المسافات والمساحات لبنائها.

وأكد رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف، أن حل مشكلة دور العبادة يكمن في الحاجة الفعلية لها، حيث إنه يحق للأقباط أو غيرهم بناء دور عبادتهم حسب الكثافة السكانية في منطقة ما، وحيث يتمركز الأقباط يقيمون كنائسهم، محذراً من تقارب بناء الكنائس بجوار المساجد، لأنها سوف تؤدي إلى شحن النفوس، إذا ما رفع الأذان أو دق جرس في أوقات الصلاة، وبالتالي لا يتوقع ماذا سوف يحدث بعد ذلك.

وقال الأطرش، إنه لا بد من تعديل القانون، وتجنب أي أخطاء قانونية تزيد من مسألة الفتنة الطائفية، مشيراً إلى أنه كان هناك معسكر للشبان المسلمين بالقرب من كنيسة في وادي النطرون، في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، أدى هذا القرب الجغرافي إلى مشاحنات بين الجانبين، مما دفع عبد الناصر إلى نقل معسكر الشبان المسلمين إلى الإسكندرية درءاً للفتنة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 20/10/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfaraag.com